

Distr.: General
2 March 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة زوييفتش (نائب الرئيس) (كرواتيا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، وفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



أساس التقارير الوطنية، فلا بُد من اتخاذ الاستعدادات الملائمة من أجل تلك الدورة ولا بُد أن تُساعد الأمانة العامة البلدان وهي بصدد إعداد تقاريرها الوطنية. كما ينبغي للجمعية العامة أن تستجيب بصورة بَنَاءة في القرار المتعلق بالبند ٩٥ إلى الفقرة ٣ (ب) من مشروع القرار الأول للجنة التنمية المستدامة. كذلك ينبغي للتقارير الفنية المقدمة من الأمين العام إلى الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة أن تقتصر على الإفادة بشأن التقدم الشامل المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ إضافة إلى تقرير عن كل من القضايا الواردة في المجموعة المواضيعية مزوداً بفروع عن القيود التي تم تحديدها. وينبغي ألا ينوه الأمين العام سوى بالأنشطة التي تقوم بها المجموعات الرئيسية وتتجم عنها نتائج عملية وأن يستعرض التقدم المحرز في تعزيز تمثيل المجموعات الرئيسية من بلدان الجنوب. كما ينبغي تقديم تقرير واحد عن مبادرات الشراكة دون طرح مناقشة منفصلة عن تقديم التقارير والمؤشرات. ويتعين أن يأتي التقرير الحالي للأمين العام بشأن أنشطة المنظمة في مجال التنمية المستدامة (A/58/210) محتوياً على مزيد من المعلومات بشأن الاستعدادات المتخذة فيما بين الوكالات لانعقاد الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة.

٤ - وخلص إلى القول بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغايات قدم مساهمة فنية إلى قمة جوهانسبرغ، وأوضح أن الغايات تلقي اهتماماً خاصاً في عملية المتابعة كما أن الدورة الثالثة للمنتدى المذكور كانت علامة على تطور ملموس في المناقشة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغايات، فضلاً عن أن إنشاء فريق الخبراء المخصص والاتفاق على صندوق استئماني وعلى الميزانية وعلى التعاون مع لجنة التنمية المستدامة أمور توضح كلها عزم المجتمع الدولي على المضي قدماً في هذا الشأن وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ الآن القرارات التي يكون من شأنها تيسير أعمال المنتدى.

٥ - السيد كاسادو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) قال إن منظمات الأمم المتحدة المختلفة أدرجت نتيجة قمة جوهانسبرغ في برامج عملها وأطلقت مبادرات للشراكة وفعاليات تنظيمية. وأعرب عن استعداد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التعاون مع لجنة التنمية المستدامة في هذا المجال وأشار مع ذلك إلى الحاجة إلى الانطلاق من المبادرات القائمة بالفعل.

٦ - ثم أوضح أن ثمة أربع قضايا رئيسية هي: التركيز على التنفيذ والتكامل مع استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرات الشراكة والتنسيق مع المبادرات المحلية والإقليمية. أما اليونيدو فقد طورت أربع شراكات في مجال الطاقة ونقل التكنولوجيا: بشأن

في غياب السيد شودري (بنغلاديش) تولت الرئاسة (نائب الرئيس) السيدة زوبيفيتش (كرواتيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٣/٠٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١: وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/58/3) (الجزء الأول)، (A/58/204, 210, 337 and 362, and A/C.2/58/5 and 6) (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/58/170, 303 and 304 and A/C.2/58/4) (تابع)

١ - السيد خوسيه (الهند): قال إن قمة جوهانسبرغ ركزت على الإجراءات العملية اللازمة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق التنمية المستدامة، وأكدت من جديد على أن القضاء على الفقر أمر جوهري في إطار جهود البلدان النامية في هذا الصدد. وأوضح أن الإجراءات الدولية لتعبئة الموارد المالية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمر لا مناص منه ولا بُد لوسائل التنفيذ أن تُتاح للبلدان النامية من خلال المزيد من الموارد المالية الجديدة فضلاً عن نقل التكنولوجيا على أسس تيسيرية وبناء القدرات.

٢ - ثم أعرب عن ترحيب الهند بنتائج الدورة الحادية عشر للجنة التنمية المستدامة وتعزيز التنسيق بين المؤسسات وفي نطاقها ضمن منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ومشاركة كل المجموعات الرئيسية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في العملية علماً بأن مشاركة المجتمع المدني وقطاع التجارة والأعمال يمكن أن تكمل ولكنها لا تحل محل الالتزامات القائمة للحكومات.

٣ - السيد كاظمي كامياب (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن وفده يأمل في أن يؤدي برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة والطرائق التنظيمية المتبعة فيها إلى المضي قدماً إلى تحقيق جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. ولأن لجنة التنمية المستدامة سوف يتعين عليها في دورتها المقبلة تحديد العقبات الحقيقية المصادفة في هذا المجال على

١٠ - ومضى يقول إن جزء التنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان جوهرياً بدوره فيما يتعلق بدمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وأن مقرر المجلس الذي يقضي بأن يستند هذا الجزء إلى القضايا المشتركة بين نتائج الاجتماعات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة هو أمر موضع ترحيب، وكذلك جهود المجلس بتنسيق سياساته وبرامجه في القضايا الجنسانية. أما التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية فهو أمر لا غنى عنه للتنمية المستدامة. وقد اضطلع الاتحاد بدور فعال في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس وكذلك في مؤتمر كانكون الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

١١ - وشدد على ضرورة موازنة السياسات الدولية للغابات ضمن إطار أوثق مع أولويات المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً مع ربط منتدى الغابات بالأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أن من الأمور الإيجابية أن دورة المنتدى الرابعة سوف تتصدى للجوانب الاجتماعية والثقافية من الغابات وعلى هذه الدورة أن تُعالج كذلك أمر الربط بين أنشطة المنتدى وبين الأهداف الإنمائية للألفية فضلاً عن التكامل بين الاستراتيجيات المتعلقة بالغابات وتلك المتعلقة بالحد من الفقر ثم التعاون بين أمانة المنتدى وبين مشروع الألفية.

١٢ - وأوضح أن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لا ينبغي أن يقتصر على وضع التنمية المستدامة على جدول أعمال التعليم ولكن على حث المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكي تنسق بين أعمالها في مجال التعليم وبين أهداف التنمية المستدامة مع إيلاء الاهتمام إلى تعليم الكبار والعناصر المحلية والتعليم في نطاق المشاريع ذاتها. وقد تصلح المجالس الوطنية والمحلية المعنية بالتنمية المستدامة بوصفها عناصر لتنسيق العقد على أن يتم تشجيع الحكومات لكي تُساعِد أهمية العقد بالنسبة لالتزاماتها وبرامج عملها. وأكد أن الاتحاد سوف يتقاسم نماذج الممارسات والاستراتيجيات الجيدة للتعليم لأغراض التنمية المستدامة مع التركيز بالذات على التعليم غير النظامي للكبار. وقد تبين الاتحاد في إطار من المشاركة معهد التنمية المستدامة لقمّة جوهانسبرغ. واسترعى الانتباه إلى جهود المعهد المتواصلة في سياق المؤتمرات المتعددة الأطراف. ثم أكد أخيراً على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية وأطراف صاحبة مصلحة أخرى على نحو أوثق في أعمال منظمة الأمم المتحدة.

١٣ - السيد ماسوكو (سوازيلند): تكلم باسم المجموعة الأفريقية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فأعرب عن الأسف لأن الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية غاب عنها بعض الشركاء الإنمائيين على المستوى السياسي على نحو ما فعلت

نقل التكنولوجيا وتقييم الاحتياجات وتعزيز الإجراءات المتخذة والاستراتيجيات الإنمائية لدعم نُظم الطاقة الريفية ومبادرة كفاءة الطاقة الصناعية والاستخدام المتحج للطاقة النظيفة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي المجال الأخير تعكف المنظمة على وضع اقتراح ببرنامج لصالح كل من دومينيكا وغرينادا وسان لوتشيا يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة كما ستجري تقييماً لإمكانيات التعاون في منطقة المحيط الهادئ.

٧ - السيدة فيليب (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي) قالت إن البرلمانيين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تعهدوا في قمة جوهانسبرغ بأن يُدخلوا بعداً برلمانياً على التعاون الدولي بشأن قضايا التنمية المستدامة وفي الإعلان الذي أصدره في جوهانسبرغ أكدوا الحاجة إلى أن تشمل جميع سياسات التنمية المستدامة أهدافاً ومواعيد نهائية للتنفيذ. وينبغي أن ينصبّ التركيز على الشراكات بين جميع أطراف اللعبة كما أن تُمّة دوراً مهماً تقوم به المؤسسات التشريعية بوضوح. وقد دعت قمة الألفية نفسها إلى مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية كما دعت الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يُساعد في هذا المجال. واسترعى الأمين العام الاهتمام إلى المساهمة التي يمكن أن يقدمها أعضاء البرلمانات إلى أعمال لجنة التنمية المستدامة.

٨ - ومن شأن علاقة عمل أقوى تقوم بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئات الأمم المتحدة وتضطلع بتسيير خطة تنفيذ جوهانسبرغ، أن تؤدي إلى حد كبير إلى توسيع إمكانيات النجاح في هذا الشأن. وسوف يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالمقترحات المتعلقة بأفضل مجالات توثيق عُرى التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية وهذه المجالات لا بُد بالتأكيد أن تشمل المحاسبة الخضراء الفعالة في كل من القطاعين العام والخاص مما لا يتطلب فقط إرادة سياسية من جانب أعضاء البرلمانات ولكنه يقتضي أيضاً معرفة فنية وتقنية وهي أمر كثيراً ما يكون غائباً. ومن المجالات الأخرى ما يتعلق بالتقارير المنتظمة المقدمة بشأن أنشطة التنمية المستدامة وكثيراً ما تكون هذه التقارير صعبة بالنسبة لدراسة برلمانية ومن ثمّ ينبغي تسهيلها وتبسيطها.

٩ - السيد سينغ (المراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية): قال إن الاتحاد يساوره القلق إزاء الافتقار إلى التقدم في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية وهو يدعو إلى تجديد الالتزام بتنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وذكر أن دور الاتحاد جوهري بالنسبة لكفالة أن تعتمد مؤسسات الأمم المتحدة التنمية المستدامة بوصفها عنصراً رئيسياً في إطار العمل الطموح لأنشطتها.

معظم البلدان النامية، وقال إن الأمر ما زال بحاجة إلى شراكة في عملية الاتفاقية ومع ذلك فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قطعت أشواطاً واسعة في السنوات الأخيرة. وفي ضوء المشاكل المالية التي تواجه الاتفاقية قرر مؤتمر الأطراف أن يجعل مرفق البيئة العالمي آلية مالية للاتفاقية. وذكر أن تدهور الأراضي بات واحداً من المجالات الأساسية للمرفق الذي خصص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ الاتفاقية ثم قال إنه يود اغتنام الفرصة لشكر الذين أظهروا دعمهم لأفريقيا.

١٨ - **الأسقف ميغيليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي) قال إنه برغم اعتماد صكوك مختلفة، فقد اعترف المجتمع الدولي بأن التعليم هو جزء لا يتجزأ من التنمية. وتُمة فهم أعمق لدور التعليم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي حماية البيئة، وطالما كان الكرسي الرسولي مقتنعاً بذلك الدور وبالذات بأهمية التعليم في المسؤولية الإيكولوجية.

١٤ - وفي مؤتمر الأطراف، رَحِّبَت المجموعة الأفريقية بمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك فالجماعة الأفريقية في الاتفاقية لا تشارك الآراء التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي في اللجنة الثانية فيما يتعلق باستخدام الوقت والموارد والافتقار إلى الشفافية؛ فالجماعة الأفريقية ترى أن جميع الأنشطة المبذولة في إطار الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف وفي عملياته التحضيرية كان يُفصَدُ بها مواصلة تنفيذ الاتفاقية وتلك الأنشطة فعالة من حيث التكاليف وقد تمت بطريقة مناسبة من حيث التوقيت. كما أن أمانة الاتفاقية تصرفت بطريقة غاية في المسؤولية والشفافية ويمكن وصف المؤتمر السادس المذكور بأنه واحد من أنجح اجتماعات الاتفاقية التي تم عقدها على الإطلاق.

١٥ - ومضى يقول إن شريكاً مهماً آخر ادعى، في اجتماع معقود مؤخراً للجنة، بأن نُتِة غياباً للشفافية سواءً في أساليب الحكم أو في إدارة الاتفاقية، "مما يؤدي إلى استمرار التفرقة بين صفوف الأطراف". وتود الجماعة الأفريقية أن تؤكد ببساطة أن ليس نُمة سبب للتشكك في أي خطوة يقصد بها التفرقة بين الأطراف وربما يُحاول هذا الطرف أن يفرق مجتمعاً دولياً شديداً التوحيد وصادق العزم وملتزماً بقضية الاتفاقية وطالما أحجمت الجماعة الأفريقية عن اتباع أي تكتيكات رامية إلى صرف الاهتمام عن القضية وتدعو الجماعة جميع الشركاء إلى اتباع موقف يتسم بمزيد من الإيجابية والروح البناءة. كما تدعو الأمانة إلى مواصلة أعمالها المتنازلة في تيسير تنفيذ الاتفاقية وتقديم إليها التهئة وإلى الأمين التنفيذي وخاصة على العمل بروح من المسؤولية والشفافية.

٢٠ - **السيد باطار** (منغوليا): قال إن منغوليا طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالقضايا البيئية وقد اعتمدت أكثر من عشرين صكاً قانونياً وطنياً بشأن حماية البيئة. وأعرب عن الترحيب ببرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة وذكر إن بلاده ستظل تشارك بفعالية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ منبهاً إلى ضرورة أن تواصل الحكومات دعم لجنة التنمية المستدامة والأنشطة التحضيرية المتصلة بدورات الاستعراض والسياسات. كذلك ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة ولا سيما للجان الإقليمية أن تواصل إعادة توجيه أنشطتها البرنامجية ذات الصلة نحو التركيز على التنفيذ. وفي هذا السياق تؤيد منغوليا أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وفي تطوير شبكات تبادل المعلومات وتعبئة الموارد.

٢١ - وأوضح أن حكومته بدأت برنامجاً طموحاً طويل الأجل قائماً على أساس ركائز متضاربة ومتداخلة للتنمية المستدامة وبرغم جهود رامية إلى صياغة القوانين والسياسات من أجل الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية فإن التحول الذي يتم حالياً إلى اقتصاد سوقي أدى إلى

١٤ - وفي مؤتمر الأطراف، رَحِّبَت المجموعة الأفريقية بمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك فالجماعة الأفريقية في الاتفاقية لا تشارك الآراء التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي في اللجنة الثانية فيما يتعلق باستخدام الوقت والموارد والافتقار إلى الشفافية؛ فالجماعة الأفريقية ترى أن جميع الأنشطة المبذولة في إطار الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف وفي عملياته التحضيرية كان يُفصَدُ بها مواصلة تنفيذ الاتفاقية وتلك الأنشطة فعالة من حيث التكاليف وقد تمت بطريقة مناسبة من حيث التوقيت. كما أن أمانة الاتفاقية تصرفت بطريقة غاية في المسؤولية والشفافية ويمكن وصف المؤتمر السادس المذكور بأنه واحد من أنجح اجتماعات الاتفاقية التي تم عقدها على الإطلاق.

١٥ - ومضى يقول إن شريكاً مهماً آخر ادعى، في اجتماع معقود مؤخراً للجنة، بأن نُتِة غياباً للشفافية سواءً في أساليب الحكم أو في إدارة الاتفاقية، "مما يؤدي إلى استمرار التفرقة بين صفوف الأطراف". وتود الجماعة الأفريقية أن تؤكد ببساطة أن ليس نُمة سبب للتشكك في أي خطوة يقصد بها التفرقة بين الأطراف وربما يُحاول هذا الطرف أن يفرق مجتمعاً دولياً شديداً التوحيد وصادق العزم وملتزماً بقضية الاتفاقية وطالما أحجمت الجماعة الأفريقية عن اتباع أي تكتيكات رامية إلى صرف الاهتمام عن القضية وتدعو الجماعة جميع الشركاء إلى اتباع موقف يتسم بمزيد من الإيجابية والروح البناءة. كما تدعو الأمانة إلى مواصلة أعمالها المتنازلة في تيسير تنفيذ الاتفاقية وتقديم إليها التهئة وإلى الأمين التنفيذي وخاصة على العمل بروح من المسؤولية والشفافية.

١٦ - وختم كلامه بالإشارة إلى تقرير الأمين العام بشأن الاتفاقية من حيث اقتراحه سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة وأوضح أن الجماعة الأفريقية توافق تماماً على تلك المقترحات وتطلب أن تعتمد الجمعية العامة.

١٧ - **السيد ولد أبيه** (موريتانيا): أثنى على أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل جهودها المبذولة بغير هوادة في التصدي لتحديات التصحر معرباً عن ترحيب موريتانيا باعتماد مرفق البيئة العالمي كآلية تمويل للاتفاقية. وقال إن إشراك المرفق

- ٢٧ - وتوّه مع التقدير بسلسلة الأنشطة التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلق على عدد من الآليات الحالية للأمم المتحدة، وحث الجمعية العامة على أن تولي اهتماماً إيجابياً بطلب لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بإشراك ممثلين من البلدان النامية في الاجتماعات الإقليمية خلال دورة التنفيذ.
- ٢٨ - ثم ختم كلامه بقوله إن نيجيريا تتطلع قدماً إلى أن يدخل صندوق التضامن العالمي قيد التشغيل، كما ترغب في إعادة تأكيد التزامها بالشراكات القائمة فيما بين البلدان الأفريقية ومع المجتمع الدولي من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، إلا أن الشراكات لا بُد أن تظل عنصراً مكملاً للالتزامات المشتركة بين الحكومات وليست بديلاً عنها. وترى نيجيريا أن قيمة ونوعية الشراكات لا بُد أن تدفع إلى المساهمة الملموسة في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٢٩ - السيد **توسكانو** (سويسرا): قال إن القمة العالمية في جوهانسبرغ ينبغي أن تصبح جزءاً من عملية واسعة متعددة الأطراف لأغراض التنمية المستدامة، وأن الدورة الحادية عشر للجنة التنمية المستدامة كانت خطوة مهمة أولى في تنفيذ العناصر المؤسسية لخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وعلى وجه الخصوص فإن القرار المتخذ في تلك الدورة يتركز دورة عمل لجنة التنمية المستدامة على موضوع رئيسي وإسناد دور رئيسي إلى المناطق في أعمالها التحضيرية سوف يكفل مناقشة أكثر عمقاً.
- ٣٠ - وأكد استمرار سويسرا في التزامها بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحقيق المشاركة العالمية وتحسين القاعدة المالية لصندوق الأمم المتحدة للبيئة. وشدد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية بما يكفل تعزيز التجارة الدولية وتنشيط التنمية المستدامة على أساس أن التجانس بين الأنظمة التجارية والبيئية أمر جوهري في هذا الصدد. ثم ذكر أن سويسرا سوف تواصل المساهمة البناءة في تعزيز الدعم والمساواة والاحترام بصورة متبادلة بين الأنظمة التجارية والبيئية.
- ٣١ - السيد **جيني** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) فقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يُركّز على تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها وعلى أحكام التوجيه السياسي بالنسبة إلى تعزيز الرفاه العالمي الشامل. وأكد دعم إندونيسيا للطلب المتعلق بتقرير يصدر بشأن المجموعة المواضيعية من القضايا التي ستطرح للنظر من جانب لجنة التنمية المستدامة في دورتها القادمة. وقال إن الجهود المبذولة مؤخراً لتوفير سُبل التنفيذ من أجل دعم التنمية المستدامة ينبغي تدارسها باستخدام مدخلات من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن المنظمات الحكومية الدولية. وتبّه إلى دور المنظمات الإقليمية في
- مفاومة الأخطار البيئية وطبقاً لتقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن ٧٠ في المائة من مراعي منغوليا تعرضت للتدهور وأكثر من ٤٠ في المائة من أراضيها أصبحت قاحلة.
- ٢٢ - ثم أعرب عن ترحيب منغوليا بنتائج الاجتماعات المعقودة مؤخراً وأكد التزامها بتدعيم التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات وفي تعزيز الجهود الوطنية ودعم تحقيق الأهداف المحددة.
- ٢٣ - السيد **ميزوكامي** (اليابان): قال إن اليابان تولي أهمية كبيرة لتنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة من جميع جوانبها. وقد اعتمدت تشريعات لتعزيز التعليم في مجال البيئة وبدأت مبادرات بشأن متابعة أعمال القمة العالمية وكذلك بشأن المياه بما في ذلك صياغة خطة عمل في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في إيفيان. وأوضح أن المشاركين في المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي استضافته اليابان رسموا معالم خطة عمل لتحديد عدد من المشاريع المنفذة على مستوى العالم كله وإنشاء شبكة من المواقع الإلكترونية للتسجيل بالأنشطة المتعلقة بالمياه.
- ٢٤ - وتطرق إلى البند ٩٦ من جدول الأعمال فأعرب عن تقدير حكومته لمنظمة اليونسكو على إعدادها مشروعاً لخطة التنفيذ الدولية لتدعيم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى أعمالها في التحضير لإطلاق العقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأعرب عن عزم اليابان تبني مشروع قرار آخر بشأن الاحتفال بالعقد وعن الأمل أيضاً في أن يتم مرة أخرى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء على أساس تأييد واسع النطاق من البلدان كافة ومن جميع المجموعات الإقليمية والوكالات الدولية في الميدان.
- ٢٥ - السيد **لولو** (نيجيريا): أكد أن متابعة القمة العالمية لا بُد وأن تركز على التنفيذ وعلى العقبات والتحديات التي تصادف تحقيق خطة التنفيذ. وقال إن المجتمع الدولي سوف يواجه اختباراً رئيسياً في الدورة التالية للجنة التنمية المستدامة عندما يقتضي الأمر التدليل على التزام المجتمع الدولي بإزاء تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي أعقاب حادثة ١٩٨٩ التي انطوت على دفن النفايات السامة من بلد متقدم في نيجيريا، أنشأت حكومته الوكالة الاتحادية لحماية البيئة للإشراف على الإدارة البيئية وتصدرت حملة عالمية من أجل وقف مثل هذه العملية خارج بلدان المنشأ.
- ٢٦ - وأكد أن نيجيريا تعمل من خلال مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - المونل) من أجل تحسين إدارة خدماتها ومواردها المائية كما تعمل مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وقد اتخذت مبادرات مماثلة مع المؤسسات الأخرى في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الريفية.

كاملاً برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة مع التأكيد بشكل خاص في الجماهير الموضوعية والقضايا المتشابهة على التعليم والصحة العامة والمياه.

٣٦ - وشدّد على أن التعليم، سواء كان نظامياً أو غير نظامي، أمر جوهري لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين قدرة الناس على مواجهة القضايا المطروحة في مجال البيئة والتنمية. وقال إن التوصيات الصادرة في المؤتمر العالمي للتعليم للجميع: تلبية احتياجات التعلم الأساسي المعقود في جومتين، تايلند في عام ١٩٩٩ ينبغي تنفيذها تنفيذاً كاملاً كما يجب التشديد أكثر على سُبل الحصول الشامل على التعليم الأساسي. وقد تفتّدت وزارة التعليم في تايلند برامج تعليمية من أجل التنمية المستدامة من خلال زيادة وعي الشباب في تايلند فيما يتعلق بحفظ البيئة وحل المشكلات في المجالات ذات الصلة، كما شجعت المؤسسات التعليمية على الأصدقاء كافة على التعاون لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك ما برحت وزارة الخارجية تُنظّم منذ عام ٢٠٠١ عدداً من الحلقات الدراسية بشأن البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن. ثم أكد أن تايلند تؤيد تأييداً كاملاً إعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٣٧ - السيدة ندولفو (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأعربت عن الارتياح إذ تلاحظ أن القمة العالمية للتنمية المستدامة ارتفعت إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي من خلال تركيزها على جانب التنفيذ. ثم أكدت على الدور المحوري للعديد في تحقيق التنمية المستدامة وعلى أهمية توفير سُبل التنفيذ لتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها وقالت إن المحصلة التي أسفر عنها مؤتمر القمة لا ينبغي أن تقتصر على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بل هناك ما هو أهم وهو التنفيذ الواضح للنتائج التي أسفر عنها. وتحت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المجتمع الدولي على تعزيز جهوده في هذا الصدد وعلى ترجمة رؤية قمة جوهانسبرغ إلى حقيقة واقعة.

٣٨ - ومضت تقول إن خطة تنفيذ جوهانسبرغ سلطت الأضواء أيضاً على الشواغل الخاصة لأفريقيا التي ما زالت أكثر المناطق تخلفاً في العالم، وحثت على دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بوصفها إطار العمل الرئيسي للتنمية المستدامة لأفريقيا. كما حثت المجتمع الدولي على تقديم الدعم العملي لأفريقيا على النحو الذي تم الاتفاق عليه في جوهانسبرغ بما يُمكنها من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وأوضحت أن الطرائق الجديدة للعمل في لجنة التنمية المستدامة من شأنها أن تتيح للمجتمع الدولي استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المجالات الموضوعية المحددة، مع العمل في الوقت نفسه على توفير استعراض منتظم يتم ممارسته للتنفيذ الشامل لجدول أعمال

وضع البرامج والأنشطة التي من شأنها المساعدة على تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة وطبقاً لخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وعليه تأمل إندونيسيا في أن تُراعي المدخلات الواردة من اجتماعات التنفيذ الإقليمية للجماهير المواضيعية ذات الصلة في جدول أعمال اللجنة.

٣٢ - وأعرب عن تقدير دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للثمار العائدة من التعاون الذي يربط منطقة هذه الدول بالمناطق الأخرى من خلال مخططات الشراكة. ولهذا الغاية فإن وزراء البيئة في الرابطة اتفقوا، على جملة أمور، منها إطلاق البرامج ذات الأولوية العليا، كما أنشأت الرابطة فريقاً عاماً معنياً بشأن الإدارة وأساليب الحكم في مجال البيئة الحضرية.

٣٣ - كما عُقد اجتماع قمة مؤخراً أسفر عن مزيد من تدعيم موقف الرابطة فيما يخص البيئة والتنمية المستدامة حيث وافق القادة على وضع ركائز مجتمع على مستوى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشمل أساساً للتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمجالات الاجتماعية - الثقافية تعزيزاً للسلام الدائم وللإستقرار والرخاء المشترك في المنطقة.

٣٤ - السيد سوبارات (تايلند): قال إن النهج الذي يتبعه بلده إزاء التنمية المستدامة يستند إلى فلسفة "اقتصاد الاكتفاء" الذي تسترشد به خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة لكسي تضمن التنفيذ الكامل لنتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة بينما ركزت اللجنة الفرعية المعنية بالإشراف على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على تنفيذ نتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وبرغم العقبات التي تواجه البلد، فإن تايلند أحرزت تقدماً طيباً في عدد من المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة وهي تعمل حالياً على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج كما أعلنت عام ٢٠٠٤ سنة للأمن الغذائي.

٣٥ - وأكد أن التعاون الوثيق فيما بين جميع أعضاء المجتمع الدولي أمر حتمي لتحقيق التزامات هؤلاء الأعضاء إزاء التنمية المستدامة على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة على النحو الذي جسّده إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. كما أعرب عن تأييد تايلند للشراكات العالمية والإقليمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المُعبّر عنه في القمة العالمية للتنمية المستدامة. ولهذا الغاية، يتعاون بلده مع بلدان ضمن حدود المنطقة بطرق شتى منها إقامة حوار التعاون في آسيا واستراتيجية التعاون الاقتصادي التي تشمل تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية وكمبوديا وميانمار. كما تؤيد تايلند تأييداً

- ٤٤ - السيدة تايلور-روبرتس (جامايكا): قالت إنه إذا ما كان للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تتحرر بصورة ملموسة تخفيف حدة الفقر، فلسوف يقتضي الأمر اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع الدولي. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية انخفاضاً مطرداً منذ اعتماد برنامج عمل بربادوس وما زالت باستمرار أدنى من المستوى المطلوب لتيسير تنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وفي ظل الاتجاه التناسلي في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق مستويات كافية من التنمية المستدامة تصادفها عقبات كأداء ومن ثم فالأمر يدعو إلى المبادرة العاجلة لتوليد زخم جديد يستند إلى التزام عميق من جانب المجتمع الدولي.
- ٤٥ - وأشارت إلى الاجتماع الدولي المقرر عقده في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وقالت إن من شأنه التعجيل بقوة الدفع من أجل المشاركة الدولية دعماً لتنمية الدول النامية الجزرية الصغيرة مؤكدة على أن استعراض العشر سنوات لا بد وأن يخفز على المزيد من التقدم في توليد المزيد من الموارد والتمويل وفي نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وبناء القدرات وتطوير المؤسسات. وقالت إن أهمية هذه المسائل تم التسليم بها بوضوح لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمي الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات على الأصعدة كافة من أجل معالجة هذه الشواغل في إطار تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ. ولا تستطيع البلدان النامية الجزرية الصغيرة أن تحقق هذا الهدف بغير مشاركة تتم على نطاق واسع. ويتطلع وفدها إلى مشاركة فعالة مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل المعالجة المنهجية لتلك الشواغل الأساسية.
- ٤٦ - ومضت تقول إن الدول النامية الجزرية الصغيرة تحتاج بصفة عاجلة إلى دعم من أجل الإنجاز والاستخدام المبكر لمؤشرات الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع دعم جهودها في مجال الحد من الفقر ومواصلة تنفيذ إدارة المصايد السمكية بصورة مستدامة ووضع البرامج بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي فضلاً عن دعم تحسين فرص حصولها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتخاذ إجراءات من أجل التصدي لمشاكل تغير المناخ وارتفاع سطح البحر. وثمة حاجة عاجلة أيضاً لضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الاقتصادات الصغيرة مع إدارة الاقتصاد العالمي بطريقة داعمة لمصالح البلدان النامية بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة.
- ٤٧ - وأوضحت أن العملية التحضيرية للاجتماع الدولي لا بد وأن تسلط الأضواء على تلك الأمور التي لا مناص من التصدي لها. ولاحظت مع التقدير المشاركة الفعالة من القرن ٢١ ونتائج اجتماعات القمة. وهذا النهج سيكون أساسياً من أجل تعزيز رصد الأهداف والغايات المتفق عليها في جوهانسبرغ. وينبغي للجمعية العامة أن توافق على نقل الموارد من الأفرقة العاملة المخصصة السابقة وتلك التي كانت مرصودة للجنة الموارد الطبيعية إلى لجنة التنمية المستدامة. كما يتطلع أعضاء الجماعة إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي الإفريقي المقرر عقده في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٤٨ - وثمة دور أساسي لاجتماعات التنفيذ الإقليمية، على النحو المتفق عليه في الدورة الحادية عشرة للجنة، في استعراض تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة. وتحت البلدان المنتمة إلى الجماعة الإنمائية للجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على أن تأخذ في اعتبارها برنامج أعمال اللجنة المتعدد السنوات لدى إعدادها الاجتماعات المعقودة على الصعيد الإقليمي. كما يتطلع أعضاء الجماعة الإنمائية إلى اجتماع التنفيذ الأفريقي الإقليمي المقرر عقده في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٤٩ - ومضت تقول إن الدورة الثانية عشر للجنة يمكن أن تكون فرصة مهمة لتقييم التقدم المحرز لتنفيذ الأهداف المطروحة في قمة الألفية وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعلى اللجنة أن تعبئ الجهود من أجل إجراءات جديدة يتخذها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف المتفق عليها، كما أن الدورة مهمة بالنسبة للدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باعتبار أن اللجنة سوف تنظر في ثلاث قضايا تُشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها الإنمائية وهي المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية.
- ٥٠ - وأوضحت أن الجمعية العامة كانت قد قررت اعتماد التنمية المستدامة بوصفها عنصراً رئيسياً في برنامج العمل الطموح لأنشطة الأمم المتحدة وخاصة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي هذا الصدد تتطلع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى التقرير الذي سيقدّمه الأمين العام بشأن اتباع نهج متكامل لمنظومة الأمم المتحدة إزاء تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ على نحو ما طلبته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، كما يرحب أعضاء الجماعة بالتركيز من جانب وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العديدة على متابعة نتائج القمة العالمية.
- ٥١ - وأعربت عن ارتياح أعضاء الجماعة الإنمائية لأن موريشيوس، وهي عضو في الجماعة، سوف تستضيف الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبار أن الاستعراض سوف يؤدي إلى إجراءات عملية يتم اتخاذها لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

- ٥١ - وأعرب عن امتنان طاجيكستان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على المساعدات التي قدموها في ميدان التنمية المستدامة مما يتيح لحكومته أن تطور إمكاناتها الوطنية. وفي ظل قيادة اليابان فإن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة سيشكل مساهمة قيمة لتحقيق أهداف جوهانسبرغ.
- ٥٢ - وأوضح أن من السابق لأوانه تقييم نتائج السنة الدولية للمياه العذبة ولكن ثمة خطوة مهمة تم اتخاذها نحو حل المشكلة العالمية لحفظ الموارد المائية وقد اتسمت السنة بأحداث رئيسية بما في ذلك منتدى دوشنبه الدولي للمياه العذبة. وعلى الصعيد العالمي فإن أمن الموارد المائية يعني السلام والتنمية والاستقرار. وتحظى طاجيكستان بنحو ٦٠ في المائة من الموارد المائية في آسيا الوسطى ولكن حتى مواطنيها بدأوا يشعرون في السنوات الأخيرة بحالة من "التوتر المائي" وبرغم الجهود الدولية، فإن مشكلة الموارد المائية لا تخف وطأهاً ومن ثم فإن أوضاعها تقتضي بذل جهد مشترك في الأجل الطويل من جانب جميع القطاعات. وعليه فإن الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة بشأن المياه تنسم بالأهمية. وفي منتدى دوشنبه، اقترح المشاركون إعلان الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ لتكون العقد الدولي لـ "الماء من أجل الحياة" (الوثيقة A/58/362). ولسوف يشكّل اعتماد قرار في هذا الخصوص تطوراً منطقياً عن السنة الدولية للمياه العذبة وبأني متسقاً مع إعلان الألفية الذي دعا إلى أن يكون عام ٢٠١٥ هو الذي يشهد التزول إلى النصف بعدد البشر الذين يفتقرون إلى سبل للوصول إلى مياه الشرب النقية وإلى مرافق الصرف الصحي.
- ٥٣ - السيدة ريفيرو (أوروغواي) تكلمت باسم السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية وبوليفيا وشيلي فقالت إن أعضاء السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية قطعوا أشواطاً بعيدة المدى في تعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وثمة تطور يعترفون به وخاصة باعتبار أن سنة ٢٠٠٣ كانت السنة الدولية للمياه العذبة ويتمثل فيما تم في أوروغواي من إنشاء لجنة دون إقليمية للإدارة المشتركة لنظام حوض غواراني وهو ثاني أكبر مستودع للمياه العذبة في العالم. وقد سلمت بلدان السوق المشتركة المذكورة بأنه بينما يشكل الماء مورداً طبيعياً في خدمة البشرية فإن الدول أو المناطق التي تقع فيها الموارد المائية مسؤولة عن رعاية المياه وإدارتها.
- ٥٤ - وعن موضوع احتشاث الغابات، أوضحت أن ثمة صورة سلبية نشأت في اجتماعات غير حكومية مختلفة يقصد بها تشكيل الرأي العام. وقد طُرحت صورة عن احتشاث الغابات لا تأخذ في اعتبارها سوى البيانات المتحصلة أخيراً. ومن ثم تسعى إلى أن
- جانب المجتمع الدولي في العملية بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني. وقالت إن الاجتماعات الإقليمية في ساموا والرأس الأخضر وترينيداد وتوباغو أرسدت الأسس لإجراء مزيد من المفاوضات في الاجتماع الأقاليمي المقرر عقده في جزر البهاما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وخلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة. ومن شأن هذين الاجتماعين تحديد أولويات الدول النامية الجزرية الصغيرة ومواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، كما سوف يشكّلان أساس الإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل تعميق المنجزات التي تحققت في مجال تعزيز التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.
- ٤٨ - وأعربت أيضاً عن رغبتها في أن تثنى على الوحدة المعنية بالدول النامية الجزرية الصغيرة بخصوص أعمالها الممتازة التي أنجزتها حتى الآن بالتعاون مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة لدعم العملية التحضيرية، وقالت إن الوحدة المعنية بالدول النامية الجزرية الصغيرة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة سوف يكون لهما أيضاً دور أكثر أهمية للغاية في أعمال المتابعة لاجتماع موريشيوس.
- ٤٩ - ثم أعربت عن ترحيب وفدها بإنشاء صندوق التبرعات لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على المشاركة بصورة كاملة وفعالة سواء في الاجتماع الدولي في موريشيوس أو الاجتماعات التحضيرية التي تتم على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، معربة في نفس الوقت عن تقديرها لهؤلاء الشركاء بما في ذلك الحكومات والمنظمات الذين اسهموا حتى الآن في الصندوق.
- ٥٠ - السيد عليموف (طاجيكستان) قال إنه بعد انتهاء الصراع الأهلي في عام ١٩٩٧ أصبحت طاجيكستان قادرة على طرح استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة رغم أن عواقب هذا الصراع ستظل محسوسة لأجل طويل. ولكن برغم الصعوبات التي صادفتها طاجيكستان فهي تتخذ خطوات عملية لتحقيق الأهداف المطروحة في جوهانسبرغ. بيد أنه لن يتسنى حل مشاكل العالم في مجال التنمية المستدامة سوى بإجراءات جماعية فيما تولى طاجيكستان أهمية كبيرة لتدعيم التعاون الإقليمي والعالمي لهذا الغرض. كما أنها ترحب بالتحول في التركيز نحو التنفيذ العملي لقرارات جوهانسبرغ وخاصة نتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة التي ينص برنامج عملها المتعدد السنوات على خطوات مشتركة ينبغي اتخاذها من أجل تنفيذ القرارات ومن المهم في هذا الصدد أن تضمن الآليات المشتركة بين الوكالات التنسيق بين المبادرات البرنامجية التي تتخذها.

تحركات عوامل الإنتاج وتشكل ضغطاً محققاً من جانب البلدان المتقدمة على نظم الحوافز التي استخدمتها كثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة لجذب الاستثمار الأجنبي وتنويع قواعدها الاقتصادية. وقالت أيضاً إن النظم الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية لا بد أن تصبح أكثر شفافية وأوسع استيعاباً لكي تتيح للدول النامية الجزرية الصغيرة ولجميع البلدان النامية وضع أطر عمل سليمة لسياسات الاقتصاد الكلي وتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، ولا ينبغي من ثم استبعاد الدول من مستويات صنع القرار ووضع المعايير حسب حجمها أو على أساس قوتها الاقتصادية النسبية. وفضلاً عن ذلك تدعو الحاجة إلى بيئة دولية أكثر تساهلاً بحيث تتفهم وتراعى حالة الاستضعاف الكامنة في الدول النامية الجزرية الصغيرة وهي تنظر في أمر احتياجها الإئتمانية والمالية والتجارية.

٥٨ - السيد هتو (ميانمار): في معرض إشارته إلى دورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للجنة التنمية المستدامة بشأن مواضيع المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، قال إن ميانمار، بوصفها بلداً زراعياً، ترى أن الماء مورد أساسي بالنسبة للأغذية والإنتاج الزراعي فضلاً عن أهميتها للصحة والمرافق الصحية، وإن التدابير التي اتخذتها حكومته لزيادة إتاحة المياه، بما في ذلك بناء مستودعات وسدود جديدة وتجديد نظم الري والأخذ بالاستخدام الكفء للمياه الجوفية، أدت إلى زيادة الأراضي المروية في ميانمار زيادة كبيرة على مدار العقد الماضي من ١,٣ مليون فدان إلى أكثر من مليوني فدان من الأراضي الزراعية. وبما أن ٧٠ في المائة فقط و ٨٠ في المائة فقط من سكان الريف والحضر هم الذين يتاح لهم على التوالي الحصول على المياه النقية، فقد أرست حكومته خطة صحية وطنية ترمي إلى تحقيق إمكانات حصول الجميع على المياه الصالحة للشرب. وفي هذا المضمار، أعرب عن الترحيب بالمساعدة التي قدمتها وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطبقة (اليونيسيف) ووكالة اليابان للتعاون الدولي إلى مشاريع المياه النقية في الريف. وذكر أن المرافق الصحية تشكل بدورها عنصراً رئيسياً آخر من عناصر الخطة الصحية الوطنية ومن أجل زيادة الوعي بضرورة توفير مياه الشرب النقية، وحمات الصرف الصحي وضرورة تحسين الممارسات في مجال الصحة الشخصية. ومن ثم فإن الحكومة منذ عام ١٩٩٨ ما برحت في كل سنة تخصص أسبوعاً وطنياً لمرافق الصرف الصحي.

٥٩ - وفي معرض الإشارة إلى المستوطنات البشرية، وهي أمر حيوي للتنمية المستدامة، لاحظ أنه في أعقاب التحول إلى اقتصاد سوقي في عام ١٩٩٨، فإن سكان الحضر في ميانمار، ولاسيما في المدن الكبرى، زادت أعدادهم فتعرضت البلاد مؤخراً إلى ازدهام في المدن وإلى مشاكل تتعلق بحركة المرور وتصريف النفايات فضلاً عن مشاكل الإمداد بالمياه والكهرباء وقد أنشأت الحكومة مدناً جديدة في مناطق الضواحي لتزويد

تعني من المسؤولية البلدان التي ظلت على مدار عقود تسيء استغلال مواردها من الغابات وهذه النظرة تتجاهل المبادئ المتفق عليها بشأن المسؤولية التاريخية ومسؤولية القيادة وعلى ذلك ينبغي إيجاد تعريف لاحتثات الغابات بطريقة أكثر توازناً.

٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة السلامة الكيميائية والملوثات العضوية، أكدت التزام بلدان السوق المشتركة المذكورة أعلاه باتفاقية بازل بشأن مكافحة عمليات النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة والتصرف فيها وكذلك اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المستنيرة المسبقة عن علم مواد كيميائية والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية المزمدة وهي ملتزمة بتعزيز مبادئ الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية من خلال العمل المشترك على إحراز أهداف ريو + ١٠. وما أن يسري مفعول بروتوكول اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية المزمدة حتى يسري اتفاق بلدان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية على عقد المؤتمر الأول للأطراف في أوروغواي.

٥٦ - السيدة كلارك (بربادوس): قالت إنه منذ أن تم في عام ١٩٩٤ اعتماد برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، قامت هذه الدول بتنفيذ ما يقرب من ٧٠ في المائة من الإجراءات والتدابير التي يقتضيتها البرنامج فدللت بذلك على تقديرها لأهمية البرنامج وللحاجة الماسة للتعميل بتنفيذه وحمية إنشاء الآليات الملائمة لضمان أن يتم تنفيذ الإجراءات بما يعود بأقصى قدر ممكن من الفائدة من هذا التنفيذ. ومع ذلك فإن الافتقار إلى الدعم الفعال والمستدام على الصعيد الدولي مازال يحيط جهود التنفيذ التي تتم سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. وأعربت عن الأمل في أن يسفر استعراض موريشيوس في عام ٢٠٠٤ عن تجديد الالتزام السياسي وعن دعم يتأتى على الصعيد العالمي للتنفيذ، لأن نجاح ممارسة الاستعراض في موريشيوس سوف يتوقف، لا على جهود الدول النامية الجزرية الصغيرة وحدها ولكن أيضاً على مستوى المشاركة من جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في العملية وبروح من التعاون والشراكة.

٥٧ - وأوضحت أن ثمة عقبات اقتصادية واجتماعية تصادفها التنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ومنها مثلاً العولمة وتحرير التجارة مما ينبغي إدراجه ضمن برنامج عمل بربادوس. وقد أدت العولمة وأدى تحرير التجارة إلى المزيد من استضعاف الدول النامية الجزرية الصغيرة وزاد من تهميشها في مجال النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية، فيما أسفرت العولمة عن جملة أمور منها تقليل بل وقطع سبل الوصول التفضيلي والأمين إلى الأسواق التي يعتمد عليها الكثير من الدول الصغيرة من أجل الحفاظ على إيراداتها وعلى حجم العمالة فيها بما في ذلك ما تم من خلق ظروف مشوشة تؤثر على

وموجهة نحو اتخاذ إجراءات. وخلص إلى القول بأن الدورة الثانية عشرة للجنة تمثل بحق فرصة كبرى لتحقيق تقدم واسع النطاق بشأن قضايا المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٦٣ - السيدة فون ليليان - والداو (المراقب عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) قالت إن سُبل معيشة ٩٠٠ مليون من سكان الريف في كل أنحاء العالم ترتبط بصورة أساسية بالبيئة الطبيعية وتعتمد على الموارد الطبيعية. وكثيراً ما كان هؤلاء الناس يتواجهون عند المخطوط الأمامية من الجهود المبذولة لمكافحة خسارة التنوع البيولوجي وظاهرة التصحر وتدهور الموارد الطبيعية ومن ثم فهم يشكلون مفتاح الاستخدام المستدام للأراضي والمياه وغيرهما من الموارد الطبيعية. ومع ذلك فقراء الريف كثيراً ما يحاصرون ضمن حلقة جهنمية من الظروف البيئية المتدهورة والفقر الذي يزداد تفاقماً. وليس هناك أوضح من العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي في حالة تدهور الأراضي والتصحر. ومن ثم فإن سكان الريف الذين يعانون الفقر المدقع لا يتاح لهم أي أنشطة اقتصادية أو موارد بديلة بينما تعيش أغليبيتهم في الأراضي الجافة وفي حالة يتعرضون فيها بصفة خاصة لتدهور الأرض ومن ثم لا يجدون أمامهم سوى اللجوء إلى المورد الوحيد وهو الأرض من أجل البقاء على قيد الحياة. وتمثل النتائج في قطع الأشجار والإفراط في الرعي والزراعة المفرطة وهو ما لا يؤدي سوى للمزيد من الضغوط على الأرض نفسها التي تتآكل قدرتها الإنتاجية بأطراد ومن ثم يكون زيادة الفقر وتفشي القنوط. وعلى ذلك لا يزال تدهور الأراضي والتصحر يشكلان تحدياً إغاثياً بقدر ما أهمهما يمثلان مشكلة بيئية، ومن ثم فإعطاء الأولوية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، يجعل المجتمع الدولي مساهماً لا في القضاء على الفقر المدقع وحسب ولكن أيضاً في تنفيذ التنمية المستدامة.

٦٤ - وأكدت على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها أداة بيد المجتمع الدولي في إطار جهوده لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مما يتعين معه على البلدان النامية والبلدان المتقدمة أن تتكاتف من أجل تنفيذها. وطبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، فإن كثيراً من البلدان النامية أنشأت بالفعل خطط عمل تواجه مشكلة تدهور الأراضي والتصحر ولكنها بحاجة إلى المزيد من إدماج تلك الخطط ضمن الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. ومن جانبها، فإن البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف لا بد وأن تفي بالتزاماتها المالية التي قطعنها بموجب الاتفاقية من خلال التركيز على التنفيذ بوصفه أولوية برنامجية وتمويلية. ومن شأن فعالية تنفيذ الاتفاقية أن ينجم عنه أثر دائم وإيجابي بالنسبة لحياة الملايين من البشر الذين يكادون يومياً من أجل كسب عيشهم من واقع موارد طبيعية محدودة وأراضٍ تدهورت ترتبها. ثم أكدت أن الصندوق الدولي للتنمية

سكان المدن الفقراء بمساكن لائقة وبدأت مؤخراً مشروعاً لتخصير دائرة قطرها ٣٠ ميلاً في العاصمة يانغون.

٦٥ - وأكد على ضرورة اتباع نهج متوازن لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. كما ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تؤدي دوراً أساسياً بوصفها أعلى مستوى لرصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن تبني تحقيق التحانس في التنفيذ وفي المبادرات والشراكات. ثم دعا إلى تدعيم التعاون الدولي، ولاحظ أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الجماعات الرئيسية من شأنها جميعاً أن تكمل جهود التنفيذ المبذولة على الصعد الوطنية.

٦٦ - السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة اعتمدت سلسلة من الإصلاحات التأسيسية لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وأكثر أهمية بالنسبة لاحتياجات الجميع ولاسيما البلدان النامية. وقد وافقت اللجنة على جملة أمور منها الحد من عدد المفاوضات والتركيز على سبل أن يعمل المجتمع الدولي جنباً إلى جنب لتحقيق أهدافه الطموحة والجزهرية مع التركيز في كل دورة سنتين على مجموعة من الأولويات. وفي هذا الشأن، فإن المجموعة المواضيعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وهي المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية يمكن أن تتيح للمجتمع الدولي فرصة كبرى لا لكي ينطلق مما حققه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فقط ولكن لكي يبي أيضاً على أساس ما توصل إليه منتدى المياه العالمي في كيوتو. كما وافقت اللجنة على تيسير الإجراءات وبناء القدرات بما في ذلك ما يتم من خلال مراكز التعلم فضلاً عن مواصلة العمل بشأن الفعاليات الناجحة التي تقيمها في مجال الشراكات من خلال توفير محفل يضم ممثلين عن الشراكات في مجال التنمية المستدامة لكي يتبادلوا الخبرات ويعززوا الشراكات القائمة ويصوغوا شراكات جديدة.

٦٢ - وأوضح أن هذه الإصلاحات جديدة وواعدة، وأن الدورة المرتقبة الثانية عشرة للجنة سوف تكون بمثابة اختبار أساسي لما إذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تجمع بين خبراء دوليين لكي يركزوا بحق على كيفية حل عدد من أهم المشاكل التي تواجه العالم اليوم، لا من خلال طرح المعايير ولكن من خلال الإجراءات الحقيقية المتخذة على أرض الواقع. وعليه، فإن الدورة الثانية عشرة لا ينبغي أن يقتصر حضورها فقط على الدبلوماسيين بل ينبغي أن يشهدها كذلك الخبراء التقنيون من طائفة واسعة من الوكالات الحكومية وكذلك العناصر المسؤولة عن التنفيذ من جميع قطاعات المجتمع، فيما ينبغي أيضاً أن تكون دينامية

ضرورة أن تراعي الشَّهج المتبعة في المجال التعليمي خبرات الثقافات والأقليات لدى السكان الأصليين وأن تعترف بمساهماتهم الأصيلة والمهمة إزاء التنمية المستدامة وتيسر أمر هذه المساهمات. ومن ثم فإن التعليم لأغراض التنمية المستدامة يمكن أن يتيح للبشر أن يفهموا بصورة أفضل العالم الذي يعيشون فيه ثم يفهمون كيفية جعله مستداماً من الأجيال المقبلة. وعلى ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٨ - السيدة جاكسون (جزر البهاما): أكدت من جديد الدعوة إلى اتخاذ إجراءات على الأصدقاء كافة للتعبير بتنفيذ برنامج عمل بربادوس على الصعيدين الوطني والإقليمي وخاصة فيما يتعلق بالموارد المالية الكافية والمساعدة المقدمة في مجال بناء القدرات. وبما أن السياحة هي الصناعة الأساسية في بلدها وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة الأخرى، فإن جزر البهاما ملتزمة بضمان الاستدامة البيئية من أجل بقائها الاقتصادي وتميبتها الاجتماعية. وقد قامت وحدة السياحة المستدامة في وزارة السياحة التي تعمل بالاقتران مع لجنة البهاما للبيئة والعلم والتكنولوجيا، بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال سياسة السياحة المستدامة فكان أن ساعدت على زيادة الوعي العام بشأن أهمية بيئة نظيفة وصحية للمواطنين والسائحين على السواء. وبما أن ٨٠ في المائة من أراضي جزر البهاما تقع على ارتفاع أقل من خمسة أقدام عن متوسط سطح البحر، فإن جزر البهاما يساورها انشغال عميق بشأن تغير المناخ وارتفاع سطح البحر. وعليه فمن الضروري أن توضع سياسات يكون من شأنها الحد من تلك المخاطر والمساعدة على التكيف مع تغير المناخ. وينظر وفدها أيضاً إلى إدارة الموارد الساحلية والبحرية وفي إدارة الكوارث الطبيعية والبيئية وفي إدارة النفايات والتنوع البيولوجي والسلامة البيولوجية وتعزيز الطاقة المتجددة بوصفها جميعاً مجالات ذات أولوية وتتطلب اهتماماً عاجلاً.

٦٩ - ومضت تقول إن فاعلية تنفيذ برنامج عمل بربادوس أمر لا غنى عنه لتوفير قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة أمر التدهور البيئي وتخفيف أثر الكوارث الطبيعية. وينبغي كذلك مواصلة الاهتمام بالقضاء على الفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء على الجريمة بما في ذلك تجارة المخدرات غير المشروعة واستخدام العقاقير التي تؤثر سلباً على التنمية المستدامة على منطقة البحر الكاريبي. كذلك ينبغي إنهاء التهميش المتزايد للدول النامية الجزرية الصغيرة في إطار النظام العالمي والاقتصادي والتجاري لكي يكتب البقاء لتلك الدول. وثمة حاجة إلى آلية إقليمية جيدة التعريف وراسخة الأساس من أجل التنسيق الشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. ثم دعت الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم الدول النامية الجزرية الصغيرة في جهودها من أجل التنفيذ الفعال

الزراعية مازال على أهبة الاستعداد للمساهمة في تنفيذ الاتفاقية وسوف يواصل العمل مع شركائه لجعل التنمية المستدامة حقيقة بالنسبة للجميع.

٦٥ - السيدة شونيوث (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)) قالت إن عناصر خطة تنفيذ جوهانسبرغ ضمن إطار منظمتها تشمل الدعوة إلى تطوير التنمية المتكاملة للموارد المائية وخطط الكفاءة المائية بحلول عام ٢٠٠٥ من أجل تلبية احتياجات إنتاج الأغذية مستقبلاً وخاصة في البلدان النامية وكما تدعو إلى المزيد من التأكيد على تنمية واستخدام الطاقة المتجددة. وذكرت أن الأنشطة التي قامت الفاو بتطويرها لتعزيز التنمية المستدامة تشمل برنامج مكافحة الجوع وبرامج بناء القدرات والبرامج المتعلقة بالتكنولوجيا الإحيائية ونوعية وسلامة الأغذية واتخاذ إجراءات بشأن تعليم السكان الريفيين وهي منفذة بالتعاون مع منظمة اليونسكو إضافة إلى إعداد التقرير الأول المتعلق بحالة الموارد الجينية الحيوانية في العالم. وفي هذا الشأن فإن الفاو تدعو إلى سرعة التصديق على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية ومن أجل الأغذية والزراعة إضافة إلى أن الفاو سوف تطلق في يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر السنة الدولية للأرز.

٦٦ - وأوضحت أن الفاو طرف في عدد من الشراكات ومن بينها شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية من أجل تطوير تكنولوجيات توفير العمالة والتشيكالات المحصولية التي تتوافق مع احتياجات المجتمعات المتأثرة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم من أجل الشراكة الريفية مع منظمة اليونسكو، وهو يستهدف تلبية الاحتياجات التعليمية لسكان الريف، والشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية التي أنشئت بالتعاون مع كل من إيطاليا وسويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٧ - السيدة فان جلابينويجيل (سورينام) رحبت بالقرار الذي يقضي بإعلان عقد للأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وقالت إن الاستثمار في التعليم يمثل بحق جزءاً جوهرياً من سياسة بلدها في مجال التنمية، كما أن التعليم إحدى أجمع الأدوات الكفيلة بإجراء التغييرات اللازمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا الخصوص أشارت هيئة حفظ الموارد لدولية بوصفها أحد الشركاء الرئيسيين لحكومتها، وهي تعكف حالياً على تنفيذ عدة مشاريع في سورينام بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية والمالية لوزارة التعليم من أجل وضع مناهج دراسية جديدة للمدارس الابتدائية مع التأكيد على جوانب حفظ البيئة والتنمية المستدامة ووضع وتوزيع المواد التعليمية بشأن أهمية البيئة وإعداد برنامج بحوث يستغرق عشر سنوات ويتم تنفيذه في المحمية الطبيعية بوسط سورينام. ثم أكدت على

لبرنامج العمل، مرحة بعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل مع ملاحظة أن الالتزامات العملية إزاء الدول النامية الجزرية الصغيرة من خلال تعزيز ترتيبات الشراكة في المجالات الاستراتيجية بين الحكومات والبلدان المانحة والقطاع الخاص وغير ذلك من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، أمر يكفل تحقيق نتيجة محسوسة وعملية للاجتماع الدولي. وفي معرض دعوتها إلى تجديد الالتزام العالمي إزاء الشواغل الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة، أعربت عن الأمل في أن يدفع الاجتماع المذكور المجتمع الدولي خطوة أخرى إلى الأمام للوفاء بالتزاماته في إطار برنامج عمل بربادوس وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على

الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع) (A/C.2/58/L.4)

عرض مشروع القرار A/C.2/58/L.4

٧٠ - السيد أبو طاهر (المغرب) عرض مشروع القرار A/C.2/58/L.4 المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)" باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأوضح أنه في الفقرة ٢٥، ينبغي حذف عبارة "التي أنشأت إطاراً عالمياً لتطوير نظم كفوة لتجارة العبور في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وكذلك عبارة "البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية" على أن يحل محلها عبارة "وشركاؤها الإنمائيون".

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥